الباب الثالث

عوامل تهديد الأمن الاجتماعى

obeikandl.com

obeikandl.com

معوقات تحقيق الأمن الاجتماعى العربى

يعد الأمن الاجتماعي داخل المجتمع من الضرورات المهمة لتحقيق التنمية الانسان ية والاقتصادية الشاملة فالمجتمع المهدد في أمنه الاجتماعي لا يستطيع تحقيق غاياته وبرامجه مهما بلغت درجة الأموال المستثمرة فيه ومهما بلغت درجة آمال قياداته في تحقيق الرخاء لمواطنيه.

إن الأشكال المتعددة لتهديد الأمن الاجتماعي داخل المجتمع تجعل من الضروري التعرض للعوامل المحركة لظهور عدم الأستقرار فيه من أجل الوعي بمحاصرة كل ما يمنع من تحقيق حد أدنى مقبول ومعقول للأمن الاجتماعي.

والأمن الاجتماعي في الوطن العربي يختلف من مجتمع إلى آخر ومن دولة لأخرى تبعاً للظروف السوسيولوجية والتاريخية لكل واحدة منه فتحقيق التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية وضمان حرية التعبير كلها عوامل ممهدة لظهور استقرار داخل المجتمع مما يمهد بدوره لدرجة مقبولة من الأمن الاجتماعي في المقابل، فإن ارتفاع نسب البطالة وزيادة الاقصاء الاجتماعي وتخلخل البنى الاجتماعية وفقدان الأمل في تنمية اجتماعية واقتصادية مقبولة، كلها عوامل قد تمهد لزعزعة استقرار المجتمع ويرتبط الأمن الاجتماعي بالعوامل المؤثرة فيه ومنها:

١- الانحراف:

الانحراف لغة هو الميل والابتعاد عن المسار المحدد أوانتهاك قواعد ومعايير المجتمع ووصمة تلصق بالأفعال أو الأفراد المستبعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع أما الانحراف في الشريعة فهو مجانبة الفطرة السليمة واتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينياً أوالخضوع والاستسلام للطبيعة الانسان يـة دون قيود والشخصية المنحرفة في نظر الشرع هي التى يقوم صاحبها بعمل يفسد النظام ويحول دون تطبيقه على واقع الحياة حتى يلحق الضرر بالمصلحة الفردية أو الجماعية أو كليهما .

وكل الظواهر السلوكية الخاطئة هي ثمرة الجهود المبذولة لتحطيم الانسان وسلب عقله وفكرة وفطرته للسيطرة على إنسانيته فالله خلق الانسان من المادة والروح وأعطاه إرادة الصلاح والفساد وجعله ممتحناً وبإرادته يختار الخير أو الشر وإذا كان من معاني الانحراف لغة أنه كل ابتعاد عن الخط المستقيم فإن الحديث عن السلوك الاجتماعي وبتطبيق هذا التعريف عليه بحذافيره يصعب علينا المسألة فتعريف الخط المستقيم أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر بل وفي نفس المجتمع من زمن لآخر ومن مدينة لأخرى ويرجع ذلك لاختلاف المعايير والقوانين والثقافات وكذلك نتيجة للتطور الطبيعي في أساليب المعيشة إلا أن هناك مجموعة من السلوكيات التي لا تختلف على اعتبار أنها انحرافات في المناهج

ونظريات التربية والاجتماع المنبثقة من هذه السلوكيات فعلى سبيل المثال لا الحصر السرقة والجريمة بأنواعها والادمان على المخدرات ٠

٢- الغلو : الغلو مجاوزة الحد في كل شئ ومنه الغلو في الدين ويعني الميل والانحراف عن الطريق المستقيم فمن زاد في الدين ما ليس منه أو تشدد في العبادة حتى خرج بها عن الصفة الشرعية فقد تعبد الله بغير ما شرع ومقابل الغلو هناك الاعتدال وهو مفهوم مشتق من الجذر اللغوي الثلاثي عدل ومعناه التوسط والقصد الاقتصاد والتوازن والاستقامة والاستواء في التفكير والعمل والسلوك وفق هذه المعاني تنزل القرآن الكريم ومن ذلك {وجعلناكم أمة وسطا} {واقصد في مشيك} {واقيموا الوزن بالقسط} {فاستقم كما أمرت} أي على المنهج الوسط {تعالوا إلى كلمة سواء} وبمقتضى هذا فنحن أمة مدعوه إلى التحرر مما يضاد هذه الدلالأت مثل الغلو والعدوان والشطط والطغيان والأسراف والانحراف والتنطع والتشدد وسائر النقائض المتعارضة مع مفهوم الأعتدال فالكون كله يقوم على التوازن والأعتدال لا على الغلو والتطرف والأضطراب {والسماء رفعها ووضع الميزان} ولو أختل هذا الميزان أو التوازن لانفرط عقد الكون ومن قواعد الشريعة أن المشقة تجلب التيسير وكلما ضاق الأمر اتسع والضرورات تبيح المحظورات.

والغلو من الناحية الشرعية ينقسم إلى غلو اعتقادي وغلو عملي ومن أهم نتائج الغلو تأزم العلاقات بين المختلفين حتى ولو كان الخلاف

بسيط ورفض الأخر لمجرد أنه لا يتبع ما اتبعه في عبادتي ورفض حقيقة شرعيه مهمة أن الأختلاف سنة وكبار الصحابة والتابعين والأئمة اختلفوا وكان من نتائج هذا الاختلاف اتساع الخيارات الفقهية أمام المسلمين وهذا التأزم في العلاقات ورفض الآخر هو بذرة التكفير الذي قد يقود للعنف لاثبات صحة الرأي والاعتقاد لدي ضيقي الأفق وغير القادرين على المجادلة الحقه ومن نتائج الغلو ظهور شخصيات ورموز يتبعها بعض السذج وأكبر شخصيات الخوارج التي أظهرها هذا الغلو عبدالرحمن بن ملجم الذي قتل الامام على رضي الله عنه فلما قطعت يده لم يجزع ولما سملت عيناه لم يجزع وعندما هموا بقطع لسانه فزع فلما سئل قال اخشي أن تمر ساعة واحده دون لسان فلا أستطيع ذكر الله وباسم الدين قامت فتنة القرامطة وقد أدى انحدار الدولة العثمانية في أخر أيامها لنشأة أزمة فكريه في العالم العربي لم تكن المنظومة الدينية بعيده عنها ولهذا نشأت كثير من البدع والطرائق المتصوفة في شبه الجزيرة العربية تحديداً ثم ظهر تيار يحاول تفكيك هذه البدع وبهذا كانت بذرة الغلو في مفهوم العقيدة التي انقسم بها المجتمع الاسلامي إلى مذاهب شتى ومن أخطر نتائج الغلو كذلك تمسك الكافر بكفره واعتقاده صواب رأيه لكثرة ما يراه في ممارسة بعض الدعاة من تنطع لا يتناسب أحياناً وواقع مجتمع ما أو فترة زمنية معينه.

٣- المخدرات:

المخدرات أحد أخطر الآفات التي تنخر جسد المجتمع وتهدد كيانه واستقراره وأحياناً استمراره وليس هذا تقليل من خطر باقي المسكرات لكن هذه الآفه أكثرها خطراً وأسرعها انتشاراً في المجتمعات خاصة الغنية والمخدرات مواد نباتيه أو كيماوية لها تأثير عقلي وبدني على من يتعاطاها وتصيب جسمه بالفتور والخمول وتشل نشاطه وتؤدي إلى حالة الادمان والتعود بحيث لو امتنع عنها قليلاً تغير طبعه وتغير حاله وساء مزاجه.

٤ـ الفقر

أ- خطر على العقيدة : فالفقر قد يكون مدعاة للتشكك في حكمة التنظيم الالهي للكون والارتياب في عدالة التوزيع الالهي للرزق وقد يؤدي لنظرة جبرية تدعوا لقبول الواقع وعدم العمل والكدح والسعي للرزق.

ب- خطر الفقر على الأخلاق والسلوك : قد يدفع البؤس والحرمان الذي يعيشه الفقير خاصة إذا كان إلى جواره مترفون لسلوك غير سوي وتشكيكه فى القيم الأخلاقية والنظام العام للمجتمع لهذا قالوا (صوت المعدة أقوى من صوت الضمير) ويقول ﷺ (إن الرجل إذا غرم – استدان – وحدث فكذب ووعد فأخلف).

ج- خطر الفقر على الفكر الانسان ي : وأثر الفقر يمتد لجانب الفكر كما هو في الجانب الروحي والأخلاقي للإنسان فروي عن الامام أبي حنيفة

أنه قال لا تستشر من ليس في بيته دقيق لأنه مشتت الفكر ومشغول البال فلا يكون حكمه سديداً.

د- خطر الفقر على الأسرة : فالفقر مانع رئيسي من موانع الزواج وتكوين الأسرة والتناسل الانسان ي لما وراءه من أعباء ونفقه لهذا أوصى القرآن غير القادرين على الزواج بالتعفف والصبر حتى تواتيهم القدرة الاقتصادية بقوله تعالى {وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله والله واسع عليم} وأثر الفقر كذلك على استمرار الأسرة فمن حق القاضي أن يفرق بين المرأة وزوجها لعجزة عن النفقة عليها رفعاً للضرر عنها وفقاً لقاعدة (لا ضرر ولا ضرار) بل قد يتعدى الأمر إلى قتل النفس التي حرم الله بسبب الفقر وهي حقيقة قرآنية ذكرها تعالى بقوله {ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقكم وإياهم} وفي بعض الصحف تظهر أخبار تشير لبيع بعض الأسر لأولادها بسبب ضيق الحال أو انتحار الأب أو الأم مع الأولاد بسبب الفقر ٥٠

ذ- خطر الفقر على المجتمع واستقراره روي عن أبي ذر أنه قال عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه فقد يصبر المرء على الفقر إن كان ناشئاً من قلة الموارد وكثرة الناس أما إذا نشأ من سوء توزيع الثروة والدخل وبغي بعض الناس على بعض وترف أقلية في المجتمع على حساب الأكثرية فهذا هو الفقر الذي يثير

النفوس ويحدث الفتن والاضطراب ويقوض أركان المحبة والاخاء بين الناس.

٥-البطالة :

من معوقات الأمن الاجتماعي في الوطن العربي وتعد البطالة والفقر من المشكلات الكبيرة التي لم تجد لها حلاً جذرياً على الرغم من العديد من محاولات الاصلاح والبرامج الاقتصادية المتنوعة المشارب والأهداف والفشل – أو على الأقل عدم بلوغ الأهداف- في برامج التنمية العربية أدى إلى أن تقفز نسب البطالة والفقر إلى معدلات قياسية على الرغم من محاولات بعض المجتمعات تغطية الاحصائية الفعلية.

ولهذه الظواهر عوامل عدة تميز الوطن العربي يمكن تحديدها في:

أ- المستوى المتدني لنسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في البلدان العربية مما جعل الاقتصاد العربي غير قادر على امتصاص جزء معتبر من قوة العمل العربي الراغب في العمل.

ب- تراجع دور الدولة والقطاع العام في أغلب الأقطار العربية نتيجة الاتجاه نحو الخصخصة وحرية الأسواق بدرجة كبيرة.

ت- تسرب جزء كبير من الانفاق العربي إلى استيراد مقومات البذخ الاستهلاكي.

ث- ضعف وانعدام مساهمة الفعاليات الطفيلية في خلق فرص عمل.

٦-العنف ٠

يعد العنف من الظواهر المستجدة من حيث قوتها ونوعيتها وليس من حيث وجودها وحضورها في الواقع، فنسبها ارتفعت مع الزمن نتيجة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات العربية وهو ما أصبح يهدد البنى الاجتماعية المختلفة ويؤثر بقوة في الأمن الاجتماعي.

٧- البلطجة :

تشهد البلاد العربية اعمال عنف وبلطجة ينسج قصصها ثلة من الشباب الذين يتخذون من البلطجة منهج حياة حتى بات المواطن في بيته أو عمله أو في الشارع لا يقوى على مجادلة من يعترض طريقه من هؤلاء البلطجية إلا اذا استجاب لطلبهم وإلا سيكون العقاب ضربة موس أو أداة حادة ربما تؤدي إلى عاهة في وجه إنسان مسالم.

وقانون العقوبات الرخو الذي من المفترض أن يكون ذكياً وفاعلاً وحازماً ومانعاً وفيه من العقاب أقسى ما يمكن لأصحاب السوابق والمستهترين بالأمن الاجتماعي يتحمل مسئولية كبيرة حيال هذه القضية التي باتت تشغل الرأي العام في الشارع العربي وتحولت إلى أحاديث دخلت عملية المقارنة بين أمس واليوم نظراً لما يتمتع به المجتمع العربي بكل مكوناته بمسالمة وامن وهدوء كان ذلك حتى وقت قريب الأ

ان الواقع الحالي ومنذ اكثر من ٥ سنوات تمددت حالة والبلطجة حتى اقتربت من أن تكون الظاهرة فمن المسئول.؟

محللون وخبراء يرون أن تفشي وتوسع حالات البلطجة يتحمل مسؤوليتها غياب تطبيق القانون ووضع عقوبات رادعة للخارجين عليه ولا يمكن وفق وصف أهل القانون أن يكون الرادع لمثل هذه الجرائم مجرد أحكام في السجن لبضعة أشهر فالعقاب المشدد من أجل المحافظة على الأمن الاجتماعي لأي دولة تنتج عنه حالات استقرار متينة وأمن شامل لا يجرؤ كل من تسول له نفسه بأي فعل في الايذاء أو الاجرام أوالبلطجة أن يقدم عليه طالما أنه يعرف العقاب مسبقاً.

فالمسألة تحتاج إلى ردع شديد مستند إلى تشريعات قانونية فى حق فئة ضالة تحاول النيل من أمن المواطنين من خلال مشاجرات من دون أسباب تذكر في غالبيتها باستثناء البلطجة وفي سياق علاج هذه القضية قبل استفحالها في المجتمع يرى الخبراء والمتخصصون ضرورة التوجه نحو تطبيق الحد الأقصى من العقاب وعدم التهاون مع مثل هؤلاء الخارجين على القانون.

ان المجتمع العربي يعد من المجتمعات المنتمية إلى الأمن الاجتماعي، غير أن ما حدث خلال السنوات الأخيرة من تمدد أساليب البلطجة وانتشار صار أحد أبرز المشاهد الاجتماعية المزعجة والمقلقة إلى جانب كونها تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي وإهداراً لمعنى سيادة القانون

بالمعنى الفني للاصطلاح نتيجة تواتر الخلل الاجتماعي وانفجار العنف أحياناً بلا أسباب مقنعة.

٨-أولاد الشوارع :

انتشرت مؤخراً ظاهرة تشرد الأولاد في الشارع ،وممارسة حياتهم اليومية في المجتمع في ظل انعدام للأمن الاجتماعي عبر تنقلهم عبر الطرقات دون أي منزل يأويهم أو سقف يحمي أجسادهم الصغيرة ، يفترشون الأرض للنوم والسماء كسقف لهم مشردين عبر الأزقة والحدائق العامة ومحطات وسائل النقل دون أي حسيب أو رقيب ، ونجد هم يمارسون سلوكيات قد تكون مخلة بالآداب العامة أو خارجة عن القانون ،وما يمثلون من انحراف أخلاقي ، وما يشكلون من أداة للإجرام بشتى أنواعه ، كالسرقة والنشل ، والاعتداء الجسدي أو تعاطي المخدرات والأتجار بها، وما يتعرضون له من أنواع الاغتصاب أو ممارسة الجنس الجماعي ،غير تعرضهم للاستغلال من قبل العصابات وتجار الأعضاء ، وما يلقونه من عنف ، غير الحالة النفسية المزرية من جراء الأهمال الأسري والاجتماعي من قبل ذويهم أو من قبل السلطات الرسمية،والهيئات الأهلية والمنظمات الانسان ية ، تدفع بهم هذه الحالة النفسية إلى نقمة عارمة على المجتمع وممارسة الانحراف دون أي رادع وبسبب الأهمية والنتائج الوخيمة الناجمة عن انتشار أولاد الشارع وما ينعكس سلباً على هذه البيئة من أطفال الشوارع وعلى المجتمع ككل نجد

اهتمام إعلامي قد سلط الضوء مؤخراً عليها وجسد ما تعانيه هذه الفئة المشردة من الأم ، وما تتعرض له الطفولة من فقدان للحد الأدنى من الأمن الغذائي والأسري.

٩- بطء التقاضى :

ان تباطؤ القضاء فى حسم الدعاوى وفق الحق يولد شعورمقلق لطرفي الدعوى ويصير الاتجاه إلى الحل العشائري وتتولد صراعات جديده ترافقها اضطرابات لعائلات المتنازعين وتترسب أحقاد قد تنتهي بجرائم قتل لو راجعنا الاحصاءات المتوفره عن جرائم القتل وأسبابها نلاحظ أن بدايتها نزاعات بسيطه لم يتمكن القضاء من حسمها ولا النظام القبلي من تهدئتها، فهي بالتالي تؤثر على الأمن الاجتماعي.

١٠- ثقافة الاستهلاك :

حذر خبراء اقتصاد في مصر من ثقافة الاستهلاك التي تلتهم ميزانية الأسرة العربية بعد أن دخلت بنوداً جديدة في اقتصاد الرفاهية لم تكن موجودة قبل سنوات منها نفقات التليفون المحمول، والسلوكيات المستحدثة، وتكاليف المظاهر والمنشطات، وانتشار السلع الاستفزازية والفضائيات التي تروج لكل ما هو ترفيهي وبلغت فاتورة اقتصاد الرفاهية في الوطن العربي نحو ٥٠ مليار دولار سنوياً وطبقاً للهيئة العامة للصادرات والواردات فمصر تستورد ٨٠ طناً من أطعمة الكلاب ٠

يقول خبير الاقتصاد د. محمد النجار: هناك سلوكيات سلبية استهلاكية تؤثر بشكل كبير على ميزانية الأسرة، والانفاق الاستهلاكي لا مهرب منه لأننا أمة مظهرية غير مدخرة، بمعنى أن الانفاق يصل إلى الاستهلاك بسبب ترسيخ قيم اجتماعية سلبية ومنذ السنوات الأخيرة من القرن الماضي عرف العالم ما سمي بثورة التطلعات حين أدرك الفقراء أن الفقر يمكن الفكاك منه فبدأوا يتطلعون إلى رموز الطبقات العليا داخل الدولة، والطبقة العليا أصبحت تتطلع إلى رموز الطبقة العليا الأجنبية، فكان المحمول والفضائيات التي تمثل مسابقاتها ورسائلها نوعاً من انواع القمار في مجتمع كسول لا تتحسن أحواله بطريقة ناتج بذل الجهد وإنما بطريقة المقامرة.

الاتحاد السوفييتي انهار من خلال هذه الثقافة وكانت سياسة ادخلتها أمريكا له أدت إلى انهياره، أدخلت أمريكا ثقافة الاستهلاك الأمريكية، كالجينز الممزق، وماكدونالدز، هذه اليد الخفية التي تسعى وتعمل بشكل فعال على تخريب اقتصاديات الدول الأقل قوة بحيث تظل وحدها الأقوى بجانب عدد قليل من الدول الأقل قوة اقتصادياً بهدف الاستحواذ على موارد العالم، إلى جانب الاستعمار المسلح لهذه البلاد وبذلك فان الشكل المستحدث للغزو هو تخريب الاقتصاد عن طريق نشر ثقافة الاستهلاك التي لا تولد دخلاً .

١١- السياحة الجنسية :

أطفال بلا نسب ، ونساء يبعن أنفسهن في موسم الصيف ، وأخريات يعملن في البغاء، هذه بعض نتائج زواج القاصرات المصريات صيفاً من العرب القادمين إلى القاهرة من أجل الأستمتاع ولأن الظاهرة أخذت في التضخم وبات لها مكاتب سمسرة مشهورة يرتادها السائحون العرب لشراء القاصرات لفترة.

فبعدما كان الزواج حلم الفتاة تحول الأن إلى كابوس يهدد استقرارها النفسي ، بعد ظهور أنواع عديدة من الزواج تهدر حق المرأة مثل المسيار والمتعة وأخيراً الزواج الصيفي للقاصرات وتصدرت مصر قائمة الدول التي بها هذا النوع من الزواج الذي تنعكس آثاره السلبية على المجتمع وعلى فتيات في عمر الزهور ، فيذهبنّ إلى جحيم النزوات وجشع الآباء وقد بلغت حالات الزواج من العرب ما يزيد عن ٤٠ ألف سيدة مصرية ، نتج عنها ١٥٠ألف طفل وأفادت دراسة فرنسية صادرة من جامعة السوربون أن مصر تتصدر قائمة الدول التي بها زواج سياحي وأن النسبة الأكبر التي تقبل الزواج السياحي لبناتها هي عائلات متوسطة تليها الأسر الفقيرة.

وأظهرت جميع الدراسات أن الأسباب الرئيسية التي ولّدت هذه المشكلة هي الفقر، والرغبة في الكسب السريع والتسرب من التعليم، بالاضافة إلى قلة الوعي الديني ونظراً لتفاقم المشكلة وآثارها الاجتماعية السلبية قدّم عضو مجلس نيابى مشروع قانون للبرلمان

المصري يطالب فيه بتطبيق عقوبة المغتصب التي تصل إلى الأعدام لمن ييسروا مثل هذه الزيجات ، ويطالب أيضاً بتطبيق أقسى العقوبات على الأب الذي يبيع ابنته مقابل حفنة أموال .

١٢ـ العنوسة :

الزواج حلم يداعب خيال كل فتاة لتتوج ملكة علي عرشها ، وتمارس غريزة إنسانية أودعها الله قلب المرأة غريزة الأمومة ولكن فى زحمة الحياة وتعدد مسئولياتها بالأضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التى تواجه الشباب فى العالم العربي اليوم يكاد هذا الحلم أن يتوارى في أغلب المجتمعات العربية ويوشك أن يتحول إلى سراب تلهث وراءه الفتاة العربية بعد فوات الأوان خاصة بعد أن ارتفعت نسبة العنوسة بصورة مخيفة تهدد أمن واستقرار تلك المجتمعات سواء على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي أو حتى على المستوى الأمني حيث أصبح الزواج مشكلة تعجز أمام حلها المعادلات الحسابية لتشكل في النهاية ظاهرة أو كابوس بات شبحاً يهدد ملايين الفتيات في العالم العربي وتعتبر أرقام وإحصائيات الزواج والطلاق في الدول العربية وحدها كفيلة بإبراز حجم المشكلة ، ومدى المخاوف والهواجس التي تفرض نفسها على تلك المجتمعات بقوة ، ليس فقط على مستوى نخبة المثقفين وعلماء النفس والاجتماع ، بل أيضاً على مستوى الساسة ، إلى حد أن بعض الرؤساء العرب اضطروا إلى التعرض لمشكلة العنوسة ومناقشة تداعياتها

صراحة ، بل وطرح بعض الحلول في محاولة لتخفيف حدة تلك الظاهرة .

ففي مصر كشفت دراسة رسمية أعدها الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والاحصاء ارتفاع نسبة غير المتزوجين بين الشباب المصري إلى ٣٧ % ، وأن عدد الشبان والشابات العوانس – الذين تجاوزوا الخامسة والثلاثين دون زواج – وصل إلى أكثر من ٩ ملايين نسمة من تعداد السكان أما في الكويت فإن نسبة العنوسة بين الفتيات الكويتيات تقترب من نسبة ٣٠ % وفي الجزائر كشفت الأرقام الرسمية التي أعلنها الديوان الجزائري للإحصاء أن أكثر من٥١ بالمائة من نساء الجزائر الذين بلغوا سن الأنجاب يواجهن خطر العنوسة وفي الامارات ، لا تزال مشكلة العنوسة تفرض نفسها بقوة ، رغم أن الدلائل تشير إلى حدوث تقدم نسبي، خاصة فيما يتعلق بمعدلات استمرار الحياة الزوجية بين المواطنين أما في إمارة دبي – ثانية كبرى الأمارات السبع التي تتكون منها دولة الأمارات العربية المتحدة – فقد انخفضت نسب معدلات الطلاق إلى الزواج بين المواطنين لتصل إلى ٢ % عام ١٩٩٩م بعد أن كانت ٨ر٢٥ % عام ١٩٩٥م .

وإذا انتقلنا إلى المملكة العربية السعودية ، فإن الاحصاءات الرسمية التي صدرت عام ١٩٩٩ تشير إلى أن ثلث عدد الفتيات السعوديات بلغن سن الزواج ، وأن عدد من تجاوزن سن الزواج بلغ حوالي مليون ونصف مليون فتاة من بين نحو أربعة ملايين فتاة .

هذه الأرقام المخيفة لارتفاع معدلات العنوسة دفعت المفتي العام للمملكة – رئيس هيئة كبار العلماء –الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل شيخ إلى أن يجدد دعوته لتعدد الزوجات.

أما المشهد في السودان فيختلف كثيراً عن باقي الدول العربية ، إذ إن مشكلة العنوسة ألقت بظلالها على قضايا التنمية وإعمار السودان ، ولم يكتف البشير بالدعوة لتعدد الزوجات عبر مختلف المنابر ، بل حول دعوته إلى نهج عملي حين أقدم بنفسه على الزواج من أرملة.

١٣- تجارة السلاح:

تشهد البلاد العربية حاليا ظاهرة انتعاش تجارة السلاح وكشف المشهد عن سوق سوداء لتسويقه وتدويره بحثاً عن المال والربح على وقع أحداث وأزمات تهز الأقليم مما ساهم فى ارتفاع أسعاره وتزايد الطلب عليه رفعت من وتيرته سخونة الأوضاع في دول الجوار مما يرفع من حجم التساؤلات حول خطورته على أمننا الفردي والاجتماعي وولع اقتناء السلاح أصبح ضاغطاً اجتماعياً فهو لدى بعضهم مظهر للقوة والأستعلاء والتفرد وأصبحت حيازة السلاح ثقافة عامة بحيث لا يكاد يخلو منزل من السلاح وانفتح الباب على مافيات لها ارتباطات مشبوهة داخل الحدود وخارجها تعمل على ترويج هذه البضاعة الخطرة التي ينبغي لها أن تجعل الأعين مفتحة في أكثر من اتجاه وحيازة السلاح ارتبطت لدى الكثير بالأمن الشخصي وبالأوضاع السياسية الدائرة من

حولنا خاصة وقت الأزمات، فقد ازدهرت ونمت هذه البضاعة الرائجة خلال حرب الخليج ورأى كثيرون ان اقتناء السلاح يساوي الغذاء والدواء، وقد بدا دور هذا السلاح جلياً خلال المناسبات الاجتماعية من أفراح وأعراس حيث تتحول البلاد إلى جبهات قتال، لو أنفقت ثمن العتاد المصروف فيها لساهمت في سد كثير من الألتزامات ، بل ان هذا السلاح قد استخدم في المشاكل العائلية والعنف الاجتماعي مما أدى الى نتائج وخيمة ما زالت آثارها ورغم الأجراءات والملاحقات الأمنية الأ أن هذه الظاهرة ما زالت مستشرية وآثارها الضارة ما زالت مصدر تهديد للأمن الاجتماعي٠

١٤ ـ الأمية:

بالرجوع إلى الاحصائيات السابقة نجد أن هناك ٧٠ مليون أمي أغلبيتهم نساء، والتردي في نوعية التعليم في زيادة مستمرة وهو يعني تردي تحصيل المعرفة وضعف القدرة على الابتكار والأبداع والتجديد في وقت تتزايد فيه أهمية توافر هذه القدرات.

كل هذه المشاكل من فقر وبطالة وأمية ونقص الرعاية الصحية وتكدس سكان بالمدن العربية لها علاقة تكاد تكون مباشرة ببعض المظاهر الباثولوجية المرضية التي تعاني منها المجتمعات العربية: كالعنف والجريمة والسرقة وإدمان المخدرات والتفكك الأسري والجرائم وغيرها وفي هذا يقول ميشال كامدسيوس: إن ترك الفقراء هكذا بدون

أمل ولا مساعدة إستراتيجية فإن الفقر سيؤدي إلى إضعاف المجتمعات عن طريق المواجهات والاضطرابات والعنف والفوضى المدنية فالمؤيدون للإصلاحات الاقتصادية متفائلون بنتائجها التي ستحقق الأستقرار والرفاهية الاقتصادية وبالتالي الوعد بتعزيز الأمن الاجتماعي العربي وعلى المدى القصير أو المتوسط ستظهر بعض الاختلال، أما المعارضون فمتشائمون منها وينذرون بالوعيد الذي ينتظر الفقراء في الوطن العربي جراء تلك الاصلاحات.

١٥ـ قبول نصائح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى:

ان الوصفات التي يقدمها البنك وصندوق النقد الدوليين بمخططاتهما التي تقضي بضرورة تصفية القطاع العام وإطلاق العنان لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي لم تعكس دليلاً على صدقها، فكل بلد تجرع وصفات هاتين المؤسستين ازدادت حالته خطورة إلى درجة لا يرجى منها عافية إذ يصبح في حالة مرض مزمن في حاجة إلى حقن دورية للبقاء على قيد الحياة، وقد أكد هذه الحقيقة وزير الدفاع الفرنسي الأسبق بقوله إن السياسات المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تفرض على بلدان العالم الثالث معايير في الادارة تؤدي دائماً إلى إغراقها دائماً أكثر فأكثر في التخلف فالتخلف في حقيقة الأمر ناتج عن إضعاف دور الدولة في التنمية وبالتالي حمايتها للمجتمع من جميع أنواع

المخاطر وهذا يؤدي من جهة إلى محاولة الرجوع إلى أطر للانتماء سابقة على الدولة كالقبيلة والتعصب الديني والمذهبي والعرقي الخ بما يفضي إلى الصراعات الاجتماعية والعنف والفوضى ومن جهة أخرى يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتضاعف حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية.

١٦- الخطر البيئي :

مظهر آخر من مظاهر مجتمع المخاطرة بل وأشدها خطورة وتهديداً للبشرية جمعاء خاصة دول العالم النامي ومن بينه الدول العربية هو الخطر البيئي الذي تسببه النفايات النووية وغيرها من السموم الناتجة عن التكنولوجيا والصناعات الغربية إذ أن التغيرات التي تتعرض لها البيئة تنطوي على مضاعفات بالغة الخطورة بالنسبة لجميع حقوق البشر، فحقوق العمل مهددة بالمواد الكيميائية السامة وبمواد جديدة وبالنفايات، وحقوق الخدمات الصحية مهددة بالتلوث وبالكوارث الشبيهة بكارثة تشير نوبيل وما من أحد يستطيع تجنب آثار زيادة حرارة كوكب الأرض، ومن شأن الأثار الفعلية للنظم الاقتصادية أن تسخر من تعقلها المزعوم وأن تؤدي إلى تجريدنا من حقوقنا.

١٧- بيع الجنسية:

أثار مقترح منح الجنسية المصرية للأجانب، ردود أفعال متباينة بين خبراء الأستثمار، بعد أن أحدث حالة من الجدل الساخن فى المجتمع، خاصة بعد تأكيد وزير السياحة ، مناقشة المقترح ين الوزارات الثلاث المالية والأستثمار والسياحة، بهدف رفعه بعد ذلك إلى مجلس الوزراء،وانقسم خبراء الاقتصاد والأستثمار إلى فريقين مؤيد ومعارض للمقترح حيث فند الفريق المعارض الجوانب السلبية للمقترح على الصعيدين الاقتصادى والسياسى ، وفى مقدمتها احتمالأت جذب فئات سيئة من مستثمرى المنطقة.

واستند الفريق المعارض إلى أن منح الجنسية يشكل مخاطر سياسية واجتماعية على المدى الطويل، بسبب الخلفيات الاجتماعية والسياسية للفئات المستهدفة سواء العرب المقيمين فى مصر، أو القادمين من الخليج، , هذا الخطر سيظهر فى الأستحقاقات السياسية أو النزاعات الأقليمية، كما سيفقد المقترح مصر حق الغاء الأقامة لأى أجنبى مقيم فى حال تهديد الأمن القومى، فضلاً عن أن زيادة عدد السكان ستزيد من الضغوط، فيما يتعلق بملف الدعم الذى يتزامن مع ضعف البنية التحتية التى تواكب التعداد السكانى المرتفع الحالى.

وانتقد المعارضون التعويل على الأثرياء العرب المقيمين فى مصر فى انجاح المقترح، نظرًا لقلة عدد الأثرياء منهم فى مصر، فى ضوء توجه الشريحة الثرية من العرب إلى دول أوروبا وأمريكا الشمالية، هربًا من

الصراعات فى منطقة الخليج أو الشام أو ليبيا، فضلاً عن أن مبالغ المساهمة أو الودائع التى يتضمنها المقترح توفر فرصة للاقامة، ولا تمنع الحصول على جنسية دول أوروبا أو أمريكا.

ولم يختلف الأمر بالنسبة للمستثمرين الأجانب من منظور الفريق المعارض، الذى رأى أن الأستثمار ليس له وطن، وأن مختلف الدول ومنها مصر، تقدم حوافز وضمانات للاستثمار نظرًا لاحتياجاتها للنقد الأجنبى والأستثمار المباشر، مستبعدين أن تشكل الجنسية أى ضمانة للاستثمارات، بل إن انتماء المستثمر لجهة أجنبية يشكل خط دعم قوى فى أى أزمات مع الدول الأخرى.

١٨- التحرّش الجنسي:

بدأ الحديث عن التحرش الجنسي عالمياً منتصف القرن العشرين، بصفته ممارسة إجتماعية تنطوي على تمييز جنسي، ضد ضحايا التحرّش،الذي عرف في أواخر القرن ال١٩ وبدايات القرن ال٢٠، حيث كانت الأمريكيات الأفريقيات يتعرّضن للتحرش الجنسي والاغتصاب من قبل الأمريكيين في العمل أو في منازل مخدوميهن.

وبعد أن تطورت محاربة التمييز ضد السود، بدأ الوعي الاجتماعي والقانوني يتشكّل بضرورة تشريع قوانين تقضي على أشكال التمييز، التي لم تتضمن في بداية الأمر التمييز الجنسي، إلى أن جاء القانون في

بداية السبعينات ليعتبر التحرّش الجنسي جريمة، بوصفه شكلاً من أشكال التمييز.

ويُعرف التحرّش الجنسي بأنه أي صيغة من الكلمات غير المرحّب بها أو الأفعال ذات الطابع الجنسي التي تنتهك الجسد أو خصوصية شخص ما أو مشاعره، تجعله يشعر بعدم الارتياح أو التهديد، أو الخوف أو عدم الاحترام أو الاهانة أو الانتهاك.

ويعتقد كثيرون أن التحرّش الجنسي مجرد عَرَض لحالة الكبت الجنسي التي يعاني منها المتحرَّش، أو إستجابة طبيعية للتعرّض للإثارة الجنسية، برؤية جسد المرأة، في حين أن الجنس لدى الأشخاص المتحرّشين لا يُعدّ تعبيراً عن الحاجة الجنسية، بل هو شكل من التعبير عن الغضب والسيطرة وتفريغ شحنات العداء ضد المجتمع، نتيجة اضطراب نفسي ينطوي على عداء للآخرين، فينتقم من المجتمع بأكمله من خلال ممارسة التحرش، والانتقاص من المرأة.

ويأتى هذا السلوك بسب التعرّض للإساءة الجنسية أو النفسية أو الجسدية في مرحلة الطفولة، أو التعرّض للتعبئة الاجتماعية التي تقدّم المرأة كفتنة للرجل، وتابع ضعيف يمكن الرجل السيطرة عليه.

وهذا يقودنا إلى القول إن المتحرشين يختلفون نفسياً باختلاف دوافعهم النفسية والاجتماعية لممارسة هذا السلوك فإضافة إلى أنّ بعض المتحرشين هم أشخاص مضطربون نفسياً يعانون من سلوك عدواني

تجاه المجتمع، ومن الأحباط الناجم عن عدم القدرة على تحقيق الذات، ومحاولة فرض السيطرة على من يعتقد المتحرش بأنه الحلقة الأضعف وهو المرأة، أو من يعانون من هوس جنسي مرضي، وفي هاتين الحالتين فإن المتحرشين يمارسون جريمة التحرّش في شكل دائم ومع أي أنثى بغض النظر عن لباسها أو سنها أو شكلها.

كما يمارس بعض المتحرشين تحرّشاً عرضياً، مرتبطاً بتوافر الضحية، وتوفر الغطاء المناسب للمتحرّش للنجاة بفعلته، كالتحرّش في أماكن الأزدحام أو الأنفراد بالضحية في مكان لا يمكن كشف فعلته فيه، أو أولئك الذين يمارسون التحرّش لاستعراض فحولتهم أمام أقرانهم، ممن يشتركون معهم في فهم القدرة على التحرّش كشكل من أشكال الرجولة والقدرة على الفتاة.

وفي المجتمعات العربية الذكورية، وفي دول كثيرة لا تهتم بالصحة النفسية أو بالأمن الاجتماعي كأولوية قصوى، ولا ترى المرأة سوى تابعاً للرجل، يُعتبر التبرير الاجتماعي للتحرش الجنسي بأنّه ردّ فعل طبيعي لخروج المرأة وإختلاطها بالرجال وطريقة لباسها، وعلى رغم إنطوائه على مغالطات فجّة، فالتحرش يمكن أن يقع في البيت من قبل الأقارب، أو في المدرسة، من قبل المعلمين، أو في أماكن العمل.

ويعتبر هذا التبرير أسوأ محرّض على زيادة إنتشار هذه الجريمة، وإرتفاع معدلاتها، إضافة إلى غياب الرادع القانوني، والتساهل مع

الجناة، وتعزيز فكرة أن المرأة ضعيفة ويمكن المجتمع والرجل استباحة جسدها كما أنّه ينطوي على تناقض يمارسه المجتمع بأسره ففي حين أنّ المجتمع ذكوري ويبرر تحرّش الرجل بالمرأة، بأنه ردّ فعل لسلوك المرأة ولباسها، كما في حالة مصر مثلاً، ويحمّلها مسؤوليته، الأ أنّه في الوقت ذاته يرى أنّ شرف المرأة هو جسدها، وشرفها هو شرف المجتمع.

العلاج من منظور إسلامي :

يمكن أن نعزى نجاح هذه الرؤية إلى أربعة أسباب لم تتطرق لها النظريات الغربية وهذه الأسباب هي :٠العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها الاسلام ومحاولة نشرها بين الأفراد وأهمها السعي لتضييق التفاوت الحادث بين الطبقات الاجتماعية من خلال تقرير حقوق الفقراء من أموال الأغنياء مثل الزكاة وأنواع الضرائب الأجبارية الأخرى ناهيك عن حق الصدقة ومحاربته للترف في الاستهلاك واعتبار المجتمع ككل مسؤول عن الفقير ومشاركاً في قتلة إذا مات من الجوع٠

٠العقوبات الصارمة ضد المنحرفين كالقصاص والدية والتعزير وقد صنف الاسلام الانحراف إلى أربعة أصناف وهي :

- جرائم الأعتداء على النفس وما دونها وحدد لها القصاص أو الدية مع الشروط٠

- جرائم ضد الملكية وضمنها القطع ووجوب رد المغصوب٠

- جرائم الأخلاق العرض ومنها الرجم والقتل والجلد.

- جرائم ضد النظام الاجتماعي كالحرابة والأحتكار ونحوهما وفيها التعزير أو الغرامة وهذه الأحكام هدفها الردع وليس الأنتقام.

. المساواة التامة بين جميع الأفراد أمام القضاء والقانون وفي هذا المجال ليس أبلغ من قول النبي ﷺلأسامة بن زيد أتشفع في حد من حدود الله والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها أو كما قال ﷺ والتاريخ الاسلامي زاخر بالأمثلة الدالة على المساواة ومنها قول عمر بن الخطاب للقبطي أضرب ابن الأكرمين وهو ابن عمرو بن العاص.

.المشاركة الجماعية في دفع ثمن الجريمة والانحراف كإلزام عائلة المنحرف دفع دية القتيل عن طريق الخطأ ودفع دية القتيل الذي لا يعرف قالته من بيت المال وهذا كله لدفع الأسرة والطائفة لإصلاح الفرد المنحرف وإرشاده.

<u>تنازع شرعيتين</u>

عاشت المنطقة بعد حصول الدولة العربية المعاصرة على حريتها ومنذ الخمسينات على تنازع شرعية ثورية مقابل شرعية دستورية حتى وإنْ كان ينقص الأخيرة الكثير من الجوانب الحقوقية، والانسان ية وكانت كلّما توغّل ما أطلقنا عليه الشرعية الثورية كلما انخفض منسوب حكم سيادة القانون،وسادت إجراءات الطوارئ والأحكام العرفية وحصّن

الحكام أنفسهم إزاء المساءلة، فضلاً عن تعثّقهم في الحكم، فباتوا آباء الثورة والشرعية في آن، تلك التي لا ينازعهم عليها منازع، سوى رغباتهم وإراداتهم أو إلغائها بإرادات أخرى، تعزف على اللحن الثوري نفسه ولا تريد من المحكومين أن يسمعوا لحناً غيره .

وبقدر ما كان الربيع العربي مفاجأة سارّة للكثيرين، أثار قلقاً مشروعاً حول المستقبل،لاسيما أن غالبية التغييرات التي حدثت في الوطن العربي، ظلّت مفتوحة الاحتمالات، بل صاحبتها بعض المخاوف من قبيل صعود التيار الاسلامي وهيمنته على مقاليد الأمور في ظل اختلال موازين القوى لمصلحته وغياب ميثاق اجتماعي قانوني وسياسي واقتصادي للمرحلة الأنتقالية وللمرحلة التي يمكن أن تليها، خصوصاً لتأسيس أنظمة عصرية جديدة .

لقد أكّد الربيع العربي الذي حمل معه تحديات كبيرة، أن العالم العربي ليس استعصاء مثلما تصوّر البعض، كما أنه ليس استثناء عن سلسلة التحوّلات التي حدثت في العالم، فموجة التغيير الديمقراطي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية،لاسيما بعد انهيار الفاشية والنازية وإحداث تطور في نظام العلاقات الدولية والقانون الدولي خصوصاً عند تأسيس الأمم المتحدة، استمرت في التصاعد، حيث شملت بعض دول أوروبا الغربية التي ظلّت بعيدة عن رياح التغيير حتى أواسط السبعينات، مثلما حدث عند إطاحة نظام الدكتاتور سالأزار في البرتغال وبعد موت فرانكو الذي حكم

اسبانيا بالحديد والنار ما يقارب أربعة عقود من الزمان، كما أزيح نظام العسكر في اليونان بانقلاب عسكري مهّد للتغيير الديمقراطي، كما جرى في البرتغال .

ولحقت أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات بأوروبا الغربية، لاسيما بعد انهيار جدار برلين في عام ١٩٨٩ وتهيئة مستلزمات الأنتقال الديمقراطي بعد تغيير الأنظمة الشمولية، التي حكمتها منذ الحرب العالمية الثانية، ووصلت تلك الموجة إلى الأتحاد السوفييتي الذي تشكل كنظام بعد الحرب العالمية الأولى بانتصار الثورة الأشتراكية الأولى في العالم عام ١٩١٧ الأمر الذي قاد إلى تفكيكه إلى ١٥ دولة مثلما تم تفكيك يوغسلافيا إلى ٥ بلدان، وانقسمت جمهورية تشيكوسلوفاكيا إلى جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك، والتحقت ألمانيا الديمقراطية بألمانيا الأتحادية، وسارت بولونيا وهنغاريا وبلغاريا في طريق التغيير السلمي السلس وتحوّلت إلى الديمقراطية، في حين اتخذ التغيير العنفي سبيلاً إلى رومانيا .

وإذا كان هناك بعض المعوّقات والعراقيل مثل وجود واستمرار الصراع العربي- الأسرائيلي، كتحد خارجي خطر يهدد الكيانات العربية ككل، لاسيما عدوان إسرائيل المتكرر وقضمها للأراضي العربية، يضاف إليه وجود النفط كمادة يسيل لها لعاب القوى الدولية المتصارعة، الأ أن البيئة الداخلية أخذت تنضج بالتدريج ذاتياً وموضوعياً، وقد أسهم الوضع

الدولي وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في تهيئة مستلزمات التحوّل الديمقراطي دولياً، الأمر الذي ساعد على ولوج طريق الأنتقال الديمقراطي وإن كان بأثمان باهظة أحياناً، حين امتزج بالتدخل الخارجي خاصة العسكري .

لقد أعاد الحراك الشعبي، الوطن العربي إلى السياسة التي تم النظر إليها باعتبارها حكراً على مجموعة مسيطرة ، فدفع الملايين من الناس إلى الساحات والشوارع لتدعو إلى شكل جديد لعلاقة الحاكم بالمحكوم، بحيث يستطيع الأخير تغيير الأول على نحو دوري، ولا يستطيع الأول أن يحكم الأ برضا الناس الذين من حقهم استبداله، فهم من يحدد ملامح المستقبل، بقبولهم أو رفضهم للحكّام وبقدر استعادة السياسة دورها من جانب الناس وهم صنّاعها، فقد أعيد في الوقت نفسه للسياسة بريقها ووهجها، باعتبارها حسب ابن خلدون بحثاً في الخير العام، مثلما كشفت خطل السياسات التقليدية في الحكم والمعارضة التي اعتمدت الاقصاء والتهميش .

ان غياب الأمن الانسان ي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقي والنفسي وعدم الاعتراف بالتنوّع الثقافي والديني واللغوي والسلالي، أسهم في انكفاء المجتمعات العربية وأدّى إلى تراجع مسارها في تحقيق ما طرحته فترة ما بعد الأستقلال .

إن تغييب أو عدم الأعتراف بالمجتمع المدني، الذي يمكن أن يتحوّل إلى قوة اقتراح للقوانين والأنظمة ورقيب على تنفيذها، أسهم في وصول السلطات الحاكمة إلى طريق مسدود، لاسيما بخصوص انغلاق شرعيتها وانزياحها وبالقدر الذي ازدادت الحاجة إلى الأعتراف بدور المجتمع المدني فإن هذه تعكس الرغبة والضرورة فى الميثاق الاجتماعي المنشود، ببعده السياسي والديمقراطي، والدستوري والقانوني، والاجتماعي والاقتصادي، والتربوي والبيئي والصحي، للخروج من مأزق المجتمع الريعي، إلى مجتمع الأنتاج، وتلك واحدة من أسس التغيير وحقائقه الجديدة .

تحديات الأمن الانساني في العالم العربي:

في العقود الثلاثة الماضية حققت الدول العربية إنجازات مهمة في مجالات الانماء والاقتصاد والتطور الاجتماعي، لكنّ المجتمعات العربية ما زالت تواجه مشكلات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وثقافية عميقة، تهدد حاضر العرب ومستقبل أجيالهم القادمة، تندرج ضمن مفهوم الأمن الانسان ي، الذي قدمه تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ١٩٩٤ كعدسة كاشفة، يتفحص من خلالها عن كثب أوضاع التنمية الانسان ية في العالم وقد أصبح المفهوم،حالياً الشغل الشاغل للدول الحديثة، يركز على الظروف الداخلية التي يجب توافرها لضمان الأمن الشخصي والسياسي للأفراد، الذي يشمل المشاركة السياسية التنافسية ما بين القوى

السياسية المختلفة، إضافة إلى حرية الوصول للطعام والعناية الصحية والتعليم والاسكان.

ومنذ وضع تقرير التنمية الانسان ية العربية الأول قادة العالم العربي أمام مسؤولياتهم في التعامل مع تحديات عصر العولمة والثورات المتسارعة في جميع المجالات، وبعد سبع سنوات صدر التقرير الخامس برعاية برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ومساهمة خبراء عرب وأجانب متخصصين في شؤون العالم العربي، تحت عنوان تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، حيث عرّف أمن الانسان بأنه تحرر الانسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً والواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته وحدد عناصر سبعة رأى أنها سبب هشاشة البنى السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية في المنطقة العربية:

أولها- الأمن الاقتصادي الذي يهدده الفقر ٠

ثانيا- الأمن الغذائي الذي يهدده الجوع والمجاعة.

ثالثاً- الأمن الصحي الذي تهدده أشكال الأذى والأمراض

رابعاً- الأمن البيئي الذي يهدده التلوث واختلال التوازنات الأيكولوجية ونضوب الموارد.

خامساً- الأمن الشخصي الذي تهدده الجريمة والعنف.

سادساً- الأمن السياسي الذي يتهدده القمع بكل أشكاله البدنية والمعنوية.

وسابعاً- الأمن الاجتماعي الذي تهدده النزاعات الطائفية وغيرها.

إذ تحدث عن تهديد للحريات العامة وممارسات تعذيب وبطالة وإساءة للمرأة وفقر وتصحر، حيث أكد أنّ العلاقة بين الدولة وأمن الانسان ليست علاقة سليمة، ففيما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الانسان نراها في عدة بلدان عربية تمثل مصدراً للتهديد ولتقويض المواثيق الدولية والأحكام الدستورية الوطنية .

وفي الواقع، لم يهمل التقرير مسألة الأحتلال والتدخل الأجنبي ولم يسقطه من اهتماماته، وقد اعتبر أنّ الكثير من التهديدات لأمن الانسان العربي مرتبطة بحالات الأحتلال والصراعات المسلحة في العراق وفلسطين والصومال، على اعتبار أنّ الأحتلال لا يتسبب في انتهاك القانون الدولي وحقوق الانسان فقط، ولكن أيضاً في ظهور حركات المقاومة وانتشار العنف والعنف المضاد ثم إنّ برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، كعادته بالنسبة للتقارير السابقة، سوف يفسح في المجال لحوار واسع حول التقرير بين مؤيد ومعارض لتحليلاته ، من خلال اعتماد آلية جديدة لحوار ممتد على مدى ما يقرب من عام .

ولعل أبرز الدروس التي يجدر استيعابها للتعامل المجدي مع التحديات التي طرحها التقرير: التأكيد على أنّ التحديات الخارجية تفترض أصلاً إصلاح أنظمة الحكم ومحاربة الفساد، وإعلاء شأن المواطنين في دولة القانون، وإعادة صياغة توجهات ومسار التنمية العربية بما يساعدها على الأستفادة المتبادلة من الأمكانات والموارد المتوافرة لديها ككتلة

إقليمية قادرة على الأستمرار والتواصل، وتطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الهوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفقاً للتطور العلمي، وهذا يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة مستقرة، تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الانسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة، وتحفظ استقلال الوطن وأمنه وتؤمن مستقبله ومستقبل أجياله.

obeikandl.com